

## قمة تيكاد 8، الحصيلة والتداعيات على التنمية والاقتصاد التونسي

وحدة بحث مركز الدراسات المتوسطة والدولية

تورد وزارة خارجيتها في تقديمها للندوة على موقعها الإلكتروني، خاصة بعد التمدد الصيني في افريقيا انطلاقا من جيبوتي الى الحدود الجنوبية للملكة المغربية، تحت شعار: حزام واحد طريق واحد.

يدور هذا الصراع على موارد الطاقة والخدمات العامة في العمق الافريقي، وسط اهمك دول القارة الافريقية في صراعات طاحنة، لم تسمح بإدارة ملفات الاستثمار والتنمية، وعدم القدرة على تحويل المبادرات إلى مشاريع حقيقية مثل مبادرة "نيباد" على سبيل المثال. هذا، وتبقى الأرقام والمشاريع، مجرد نوايا تتطلب برمجة سياسية ذات علاقة بالاستقرار المالي والسياسي للدول، ومدى شفافية علاقاتها مع الدول والهيئات الدولية المانحة.

### 2- تونس وتيكاد 8، هل من إمكانية للاستفادة من حزمة الاستثمارات المُبرجة

سُجِّل على هامش القمة، توقيع أكثر من 30 اتفاقية بين اليابان ودول أفريقية، مع اقتراح تونس 47 مشروعا يُنقذ شراكة بين القطاع الخاص والعام وبتحويل من دولة اليابان. مع توقيع اتفاقيات تهم قطاع الصحة وبعض المؤسسات الوطنية مثل الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه. يُذكر أن بعض المؤسسات الوطنية {مثل شركة استغلال وتوزيع المياه}، كانت موضوع مجلس وزاري انعقد في شهر جويلية المنصرم حُصص لتدارس وضعية هذه المؤسسات ماليا وتسييريا.

**-تيكاد 8 بلغة الأرقام**  
أسدل الستار يوم الأحد 28 أوت الجاري، على أشغال قمة تيكاد 8 "مؤتمر طوكيو الدولي للتنمية الافريقية"، التي سجّلت مشاركة 30 رئيس دولة وحكومة افريقية، إضافة إلى هيئات إقليمية ودولية. مثلت القمة محطة للاستفادة من الفرص الاقتصادية التي تُتيحها الشراكة مع اليابان وبقية دول القارة، ضمن برامج ثنائية ومتعددة الأطراف. في هذا السياق، تعهدت اليابان بضخ 30 مليار دولار للتنمية في افريقيا على مدار السنوات الثلاث المقبلة. هذا وتحديث رئيس الوزراء الياباني فوميو كيشيدا -في كلمة مُسجلة- أن بلاده ستقدم 130 مليون دولار للأمن الغذائي ومساعدات غذائية بقيمة 300 مليون دولار عبر تمويل مشترك مع البنك الأفريقي للتنمية. مع قروض بقيمة 5 مليار دولار بالتنسيق مع بنك التنمية الأفريقي لتعزيز التنمية الأفريقية المستدامة عن طريق استعادة الصحة المالية. وحزمة مساعدات تبلغ 4 مليارات دولار لدعم افريقيا لتحقيق النمو الأخضر من خلال التخلص من الكربون ومساعدة دول القارة على تعزيز القدرة على إنتاج الغذاء وتدريب الأشخاص في قطاع الزراعة كجزء من علاج أزمة الغذاء التي فاقمتها الحرب الروسية في أوكرانيا. تراهن اليابان على تعزيز شراكاتها مع الدول الأفريقية استنادا إلى "نقاط قوتها التي تتمثل في النمو المقترن بالجودة والتركيز على الإنسان"، وفق ما

يبدو هذا التصريح مُتناغما مع طبيعة اشتغال المؤسسات المالية الدولية والدول ذات الوزن الاقتصادي مثل اليابان العضو في منظمة الدول الصناعية الكبرى 68 التي تتعامل بشكل مباشر بل ومحدد في سياسات الصندوق، ومؤسسات الاستثمار. بالعودة الى مسألة المفاوضات التي تجري بصورة متقطعة ورتيبة مع صندوق النقد الدولي، لا يبدو أن الوضعية التفاوضية مع الصندوق تسير في اتجاه الحل، خاصة في ظل الأزمات المتتالية لتمويل السوق وافتقار المواد الأساسية {زيت نباتي، سكر، قهوة...} وغيرها من المواد التي لم تستطع الدولة التونسية توفيرها بشكل معتاد وطبيعي. هذا ويواصل راسمي السياسات المالية للدولة التونسية، القفز على اكراهات المالية العمومية والعجز التجاري والقدرة على توفير السيولة المالية في بعض المناسبات.

لا ينفصل كل ذلك على المسألة السياسية التي تزداد غموضا وتعقدا يوما بعد آخر، في اتجاه التدمير النهائي لمؤسسات الدولة، والصمت السياسي من قبل الحكومة التونسية رغم بعض التصريحات التي تُحاول تريبع الدائرة التي لا تعني شيئا للمتابعين للشأن العام، سوى أنها تصريحات مغلوطة، تُعبر على ارتباك وسوء حوكمة وتسيير. من ذلك، انعدام والغياب الكلي للنقاش مع الاتحاد العام التونسي للشغل، ومختلف الفاعلين؛ مما يُغذي توترات المشهد الاجتماعي الذي يعتبره المانحون وعلى رأسهم صندوق النقد الدولي، شرطا لضخ

مع تعهد الحكومة على هامش لقاءات مع وفود من صندوق النقد الدولي، بإصلاح هذه المؤسسات وحوكمتها، في اتجاه تحويلها الى مؤسسات لا تُسجل عجزا ماليا كحد أدنى. كما قَدّمت اليابان 100 مليون دولار لإنعاش الخزينة التونسية، تحت عنوان التخفيف من تداعيات جائحة الكوفيد. في نفس الإطار، عرض مُمثلي القطاع الخاص التونسي 81 مشروعا بتمويل يُقدَّر بـ 2.7 مليار دولار تتضمن قطاع التكنولوجيا الحديثة والطاقت البديلة. يُذكر أن حجم الاستثمارات اليابانية في تونس يبلغ 864 مليون دولار حيث تُوفّر هذه الاستثمارات 14 ألف فرصة عمل مع تفوق ياباني في حجم وقيمة المبادلات. تبدو حصيلة الأرقام التي وقع تداولها على هامش قمة تيكاد 8، واعدة جدا في علاقة بالوضع الاقتصادي التونسي الذي يبرز تحت عجز يتراوح بين 12 و14% مع آفاق سلبية غدّتها مُشاحنات السياسة، وانفلاق فرص الحل المالي والسياسي.

### 3- آية آفاق ممكنة لمُخرجات قمة تيكاد 8

تبدو الأرقام التي وقع تداولها على هامش قمة تيكاد 8، واعدة جدا من حيث حجمها وما يمكن أن تُوفّره للمالية التونسية، والاقتصاد المرهق والعاجز على تلبية اليومي. في هذا الإطار، صرّح أحد المسؤولين اليابانيين أن مسألة ضخ الأموال ووضع اتفاقيات المشاريع المُوقّعة مع تونس على محك التطبيق، يتطلب اتفقا تعقده الدولة التونسية مع صندوق النقد الدولي.

التمويل، متى كان هذا المشهد مستقرا ومعبرا على تشاركية القرار، وهو ما لا يتوفر في تونس حاليا. من الاقتصاد الى السياسة، تتداخل ملفات الاستثمار وتتمفصل كسلة واحدة ترتبط مكوناتها حتى تتحوّل الوعود الى مشاريع على أرض الواقع. هذا ما نلمسه حاليا في الواقع التونسي، لذلك، قد لا تكون قمة تيكاد 8 سوى فرصة أخرى مهدورة.

